تعاطى المخدرات بين عمال المحاجر*

عرض بحث

ريهام محى الدين**

مقدمة

تعتبر الموارد البشرية لأى مجتمع من أغلى وأهم الموارد الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالفروق بين المجتمعات هى فروق فى كيفية استغلال هذا المورد البشرى، وبذلك يعد الإنسان العمود الفقرى لهذا المورد فى أى مجتمع (كاشف، ٢٠٠١).

وباعتبار أن عمال المحاجر موضوع الدراسة الراهنة هم شريحة من العمال ممن يتعرضون لمتغيرات وظروف قاسية تجعلهم مستهدفين للإقبال على تعاطى المخدرات بمختلف أنواعها، مما يعرض الغالبية منهم إلى قدر كبير من التوترات والضغوط الناتجة من مصادر عديدة من بينها المشقة المرتبطة بالعمل، والتعرض للإحباطات والمخاطر المهنية، إضافة إلى انخفاض الكفاءة المهنية...إلخ، مما يؤثر على صحتهم البدنية والنفسية.

ومن المتوقع أن ظروف بيئة العمل القاسية والمشار إليها تؤدى إلى زيادة ضغوط العمل والشعور بالتوتر والإرهاق مما ينعكس فى صورة عدم رضا عن العمل وما يتبعه من سلوكيات سلبية يوجهها العاملون نحو أنفسهم أو نحو المجتمع الذى يعيشون فيه.

حيث تشير نتائج دراسة أجريت على العمال بالريف المصرى وموضوعها التغير فى نمط تعاطى المخدرات عام (٢٠١٢) إلى أن ارتفاع نسبة عدم الرضا عن العمل لدى المتعاطين بسبب زيادة الإحساس بمشقة العمل، وعدم رضاهم عن مكان العمل، إضافة إلى سيادة العلاقات السيئة بين المتعاطين ورؤسائهم فى العمل، إلى جانب انتشار معتقدات خاطئة عن تعاطى المخدرات منها

---

* أستاذ علم النفس، ورئيس قسم بحوث التعليم والقوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، (أعدت عرض البحث).

** أجرى البحث من خلال هيئة بحثية من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، تحت إشراف أ. د. ليلى عبد الجواد أستاذ علم النفس بالمركز، أ. د. هالة رمضان أستاذ علم النفس (مدير المركز)، أ. د. ريهام محى الدين أستاذ علم النفس بالمركز، د. أحمد الكتامى مدرس علم الاجتماع بالمركز، أ. عزيزة عبد العزيز خبير الإحصاء بالمركز، أ. أحمد عبد الغنى مدير إدارة الإحصاء بصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وبتمويل من صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وتحت رئاسة الأستاذ عمرو عثمان مدير الصندوق والمشرف العام على البحث، ٢٠١٨م.

وجود بعض المنافع من المخدرات على سبيل المثال وليس الحصر المساعدة على التركيز فى العمل، وعلى نسيان الهموم، وزيادة الإحساس بالمرح والانبساط، وأن تعاطى الحشيش غير محرم دينيًا (الوسيمى، ٢٠١٢).

ومما لا شك فيه أن تحديات المخدرات المتغيرة والمتزايدة تنذر بخطورة هذه المشكلة وتفاقمها، حيث تتشابك مشكلة المخدرات مع العديد من أنساق المجتمع وثقافته، وتكشف مشكلة المخدرات وسبل التصدى لها من منظور اجتماعى آليات هذا التفاعل، ولعل ما يميز مشكلة المخدرات ذلك التعقيد والتنوع والتشابك سواء فى العوامل والأسباب المؤدية إلى تناميها (تجارة وتعاطى وإدمان) أو العواقب والمترتبات التى تنجم عنها أو المتغيرات التى ترتبط بها، لذا تبقى العوامل الاجتماعية والاقتصادية من أهم أبعاد الظاهرة الجديرة بالنظر والدراسة من أجل تحقيق مواجهة أكثر فاعلية (عثمان، غير منشور).

ويعد استمرار الظروف الصعبة المشار إليها بصدد عمال المحاجر مرهون فى جزء كبير منها باستمرار تلك الظروف والأوضاع التى مازالوا يعيشونها حتى الآن (وقت إجراء الدراسة) والتى من المتوقع استمرارها مستقبلًا، وكما يشير المهتمون بقضايا المخدرات إلى: (أنه واقع مرير يعيشه آلاف من عمال محاجر المنيا فبين غياب التأمين الصحى ومخاطر المهنة التى لا تنتهى نجد هؤلاء العمال أنفسهم فريسة فى منظومة العمل بجبال المنيا البيضاء لتحقيق أجر بسيط يكاد يكفى بالكاد لحصولهم على قوت يومهم). (مقال بجريدة الموجز،٢٠١٧)

لذا فإن الأمر يتطلب زيادة الوعى المجتمعى بالمشكلة، حيث إن الإدراك العلمى للمشكلة ومصاحباتها والوعى بها وفهمها يعد أولى خطوات حلها وعلاجها، لذا فهى تحتاج إلى طرق وأساليب وتدخلات مدروسة جيدًا لحل هذه المشكلة، وإننا نبسط الأمور إن ركزنا على مدخلٍ بعينه أو تعديلٍ لسياسة بعينها واعتباره كفيلًا بالتصدى لمشكلة تعاطى المخدرات بالنسبة للفئة المستهدفة من عمال المحاجر من عينة الدراسة.

ولن يتم ذلك إلا من خلال وضع المشكلة فى سياقها الواسع لإتاحة تناولها بشكل موضوعى واتخاذ الحلول التى تراعى مصالح الأطراف المعنية وعلى رأسها عمال المحاجر، كما لابد أن تدرج فى خطط وسياسات التنمية المطروحة؛ وإلا سوف تستمر مشاكل عمال المحاجر.

ومن منطلق الطرح السابق وحتى يمكن تأمل هذه المشكلة بصورة علمية كان على هيئة البحث أن تتولى دراسة مشكلة المحاجر من أبعادها المختلفة. وهو ما سوف نعرض له من خلال فصول البحث بحيث يتوفر فهم علمى واضح لهذه المشكلة.

تكون البحث من أربعة فصول، وذلك كما يلى:

الفصل الأول بعنوان "الإطار المنهجى"

تناول الفصل الأول كلا من مشكلة وأهمية وأهداف وأدوات وعينة الدراسة، وذلك كما يلى:

مشكلة الدراسة

جاء الاهتمام بمشكلة الدراسة الحالية من خلال مراجعة قواعد البيانات الخاصة بالحالات المترددة طلبًا للعلاج من تعاطى وإدمان المواد المخدرة بفرع الخط الساخن بمحافظة المنيا، والتى اتضح منها انتشار تعاطى مخدر الترامادول بأنواعه المختلفة بين المترددين وبصفة خاصة العاملون بالمحاجر شرق النيل بالمحافظة، مما دعا إلى الاهتمام بتلك المشكلة والتعرف على طبيعة وظروف مشكلة تعاطى المخدرات لدى عمال المحاجر وأسبابها وكيفية مواجهتها من خلال طرح مجموعة من الحلول المناسبة لهذه المشكلة، ومن هذا المنطلق تتحدد تساؤلات الدراسة على النحو التالى:

التساؤل الرئيس يتمثل فى: ما المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وراء تعاطى عمال المحاجر للمخدرات؟، وينطلق منه مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فى:

١- ما طبيعة وظروف العمل بالمحاجر واتجاه العمال إلى تعاطى المخدرات؟ مع إلقاء الضوء على السياق الاجتماعى لبيئة العمل.

٢- ما مدى شعور عمال المحاجر بالرضا عن عملهم فى المحاجر؟

٣- ما أهم أسباب تعاطى عمال المحاجر للمخدرات؟

٤- ما أهم الأفكار والمعتقدات الخاطئة أو المغلوطة حول المخدرات لدى عمال المحاجر؟

٥- ما أكثر أنواع المخدرات انتشارًا بين عمال المحاجر؟

٦- ما أهم آثار وتداعيات تعاطى المخدرات لدى عمال المحاجر؟

٧- ما التكلفة الاقتصادية لتعاطى عمال المحاجر للمخدرات؟

٨- ما أهم آليات وسبل مواجهة تعاطى المخدرات بين عمال المحاجر؟

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة هنا إلى أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، نتناولها تباعًا على النحو التالى:

الأهمية النظرية

تعد هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة التى تناولت ظاهرة تعاطى المخدرات فى المجتمع المصرى لكى تكمل جزءًا من التراث البحثى فى هذا المجال، حيث تندر الأبحاث العلمية المتعلقة بتعاطى عمال المحاجر للمخدرات.

الأهمية التطبيقية

تقدم الدراسة الحالية مجموعة من الآليات والحلول المقترحة لمواجهة قضية تعاطى عمال المحاجر للمخدرات، بما يمكن تطبيقه من خلال الجهات المعنية بالتعامل مع تلك الفئة من العمال التى تعمل فى مجال له طبيعة خاصة لوقايتهم من الوقوع فى براثن الإدمان، ومساعدتهم على العلاج والتعافى إذا لزم الأمر.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة محاولة الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وراء تعاطى المخدرات بين عمال المحاجر، وكذلك التعرف على الدور الذى تلعبه ظروف العمل المحيطة بهم فى تشكيل سلوكيات تعاطيهم للمخدرات وتبريرها، والآثار الناجمة عن انخراطهم فى التعاطى، ولن يتم ذلك إلا من خلال تناول المشكلة بشكل علمى موضوعى وإيجاد الحلول التى تراعى مصلحة الأطراف المعنية بالمشكلة.

مفاهيم الدراسة

تعاطى المخدرات

يعرف تعاطى المخدرات بأنه استخدام وتناول المخدرات كمادة مخدرة للجسم اعتقادًا من الفرد بأنها تعمل على تحسين الحالة المزاجية وزيادة النشاط الجسدى، وتحقيق الشعور باللذة والسعادة والتخلص من الشعور بالتعب، وعندما يذهب أثر هذه المادة تظهر أعراض انسحابية ولا تذهب هذه الأعراض إلا بالتعاطى مرة أخرى ولكن بجرعات مختلفة (العبادى، ٢٠١٥).

عمال المحاجر

يقصد بعمال المحاجر: كل من يعمل فى استخراج (خامات المحاجر: المواد المستخدمة فى البناء والرصف) وهى ما يسمونه العمال (بالطوب) سواء بتكسير الطوب أو حمله أو الإشراف على العمل (عامل، صنايعى، عامل التحميل، مشرف الأنفار) وذلك فى مكان المحجر ذاته.

الإجراءات المنهجية

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام المنهج الوصفى، للوقوف على مدى انتشار تعاطى وإدمان المخدرات بين عمال المحاجر بقرى شرق النيل، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والخصائص والظروف المحيطة التى قد تؤثر وتتأثر بقرار التعاطى. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للدراسة سواء فى اختيار العينة، وكذلك الأساليب الإحصائية المتنوعة لخدمة أهداف البحث.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على استمارة استبار بلغ عدد أسئلتها (٩٨) سؤالًا موزعة على ثلاثة محاور، وذلك كما يلى:

المحور الأول: يتضمن: البيانات الأساسية: السن، التعليم، طبيعة العمل بالمحجر، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الإسرة، بيانات الزوجة، موقف الأبناء من التعليم والعمل، الدخل والإنفاق.

المحور الثانى: يتضمن: خصائص وظروف العمل بالمحاجر: المشكلات والمخاطر التى يتعرض لها العامل فى العمل، علاقته برؤسائه فى العمل، علاقته بزملائه، الرضا عن العمل، حقوق العمل.

المحور الثالث: يتضمن: التدخين وتعاطى وإدمان المواد المؤثرة فى الأعصاب: التدخين، تكلفة التدخين، إساءة استخدام الأدوية، تعاطى المواد المخدرة بين الزملاء، تعاطى المواد المخدرة بين الأقارب، تعاطى المبحوث المواد المخدرة، تكلفة تعاطى المخدرات، العلاج من تعاطى المواد المخدرة.

عينة الدراسة

أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (٩٦٧) مبحوثًا من عمال المحاجر، والذين يمثلون نسبة ١,١٪ من الحجم الفعلى للعاملين بالمحاجر بالمنيا بمنطقة شرق النيل والتى تتمثل فى ٧ قرى، وبالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والخاصة بعدد السكان بتلك القرى.

أما فيما يتعلق بالفصل الثانى بعنوان: (**ظروف العمل لدى عمال المحاجر**)

اهتم هذا الفصل برصد ظروف العمل لدى عمال المحاجر لمحاولة التعرف على دور تلك الظروف فى تعاطى العاملين فى المحاجر للمواد المؤثرة فى الحالة النفسية، وتنقسم ظروف العمل إلى ظروف بيئية ترتبط بالبيئة الفيزيقية للعمل، وظروف بيئة العمل الداخلية من حيث العلاقات مع زملاء العمل والرؤساء، ثم الجانب المادى الخاص بالأجر الثابت والحوافز، وسوف نتناولها هنا تباعًا، وفقاً لعرض نتائج البحث.

وقد تضمن عرض النتائج لهذا الفصل كلا من: طبيعة العمل فى المحاجر وظروفها، ظروف العمل، الرضا عن العمل لدى عمال المحاجر.

وفيما يتعلق **بطبيعة العمل فى المحاجر وظروفها** فتشير إلى أن النسبة الأكبر من العاملين فى المحاجر من العمال وذلك بنسبة ٥١,٣٪ (وهم من يقومون بأعمال ليس فيها حرفية كحمل الطوب وغيره)، يليها فئة الصنايعية وذلك بنسبة ٢٤,٨٪ وهم المحترفون فى تلك المهنة من إجمالى العينة، وعمال التحميل بنسبة ١٥,٣٪.

كما وجد أن بعض العاملين بالمحاجر يتعاطون المخدرات ولكن بنسب متفاوتة تتراوح ما بين ٣٥,٩٪ ممن يقومون بالتحميل، وصولاً لرئيس الأنفار وذلك بنسبة ٦٦,٧٪، ويبدو أن طبيعة العمل فى المحاجر لساعات طوال وظروف فيزيقية صعبة تدفع بعمال المحاجر لتعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية كوسيلة لتحمل الظروف والقدرة على ممارسة العمل، والاستمرارية فيه لوقت طويل.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين عدد ساعات العمل طبقًا لتعاطى العمال للمواد المؤثرة فى الحالة النفسية، فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة ٣٩,٣٪ ممن يعملون أكثر من ٨ ساعات من عمال المحاجر يتعاطون المواد النفسية، كذلك فإن نسبة ٤٠,٧٪ ممن يعملون أقل من ٨ ساعات من عمال المحـاجر يتعاطون المواد النفسية.

أما عن حصول العامل على فترات راحة كافية فقد أشارت النتائج إلى أن ١٧,٦٪ فقط من عمال المحاجر هم الذين يحصلون على فترات راحة كافية، بينما كانت النسبة الأكبر وهى ٨٢,٤٪ لا يحصلون على فترات راحة كافية، وربما يكون ذلك من أهم أسباب تعاطيهم للمواد المؤثرة فى

الحالة النفسية اعتقادًا منهم أن تعاطيهم لتلك المواد قد يساعدهم على تحمل ساعات أطول من العمل لمواجهة المشقة التى تحدث لهم نتيجة للأعمال الصعبة التى يقومون بها فى المحاجر.

أما فيما يتعلق **بمخاطر وضغوط العمل بالمحاجر** فإن اللافت للنظر أن التعرض للمخاطر من أصعب ما يتعرض له العامل أثناء العمل فى المحاجر وذلك بنسبة ٦٧,١٪، يليه فى المرتبة الثانية التعرض للأتربة وذلك بنسبة ٦٦,٩٪، وربما يرجع ذلك لما يواجهه العمال من اختناقات والإصابة بأمراض الصدر نظرًا لكم الأتربة الذى يتعرضون له أثناء العمل فى المحجر، وهو ما يتسق مع الإشارة إلى أن ٢٠٪ من عمال المحاجر أشاروا بأن الأمراض المهنية من الصعوبات التى تقابلهم فى العمل، بل يبدو الأمر الأكثر خطورة بل وصعوبة هو التعرض لإصابات العمل وذلك بنسبة ٥٥,٦٪، ويرجع ذلك للعمل فى الكثير من المناجم التى لا تتوفر فيها عوامل السلامة بل ويستخدمون أدوات متهالكة، كما نجد أن من العوامل البيئية السيئة التى تنعكس سلبًا على أداء العمال فى المحاجر هى الضوضاء التى يأتى تأثيرها بنسبة ٤٥,١٪، والروائح الكريهة بنسبة ٢٢,٤٪ والتى قد تسبب اختناقات وأمراضًا صدرية، كما أن من أهم العوامل التى تمثل صعوبة فى العمل فى المحاجر هى العمل لفترات طويلة وذلك بنسبة ٤٠,٤٪.

كما يلاحظ عن طبيعة المشكلات التى يتعرض لها عمال المحاجر أثناء العمل، أن ظروف العمل الصعبة احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٩٥,٨٪ وذلك يرجع للأجواء البيئية الصعبة من روائح كريهة وأتربة مما قد يسبب الأمراض للعمال، وجاء فى المرتبة الثانية فكرة أن هذا العمل يحتاج لمجهود كبير وذلك بنسبة ٨١,٨٪، وبالفعل فهذا العمل يحتاج لمجهود بدنى شاق مما يجعل تلك المهنة شاقة جدًا، وجاءت الإشارة إلى أن هذا العمل غير مستمر بنسبة ٥٤,٧٪ كأحد الظروف الصعبة التى يشعر بها العاملون فى المحاجر، حيث إن الشعور بعدم الاستقرار فى العمل والأمان يمثلان تهديداً لدخل الشخص مما يصيبه بالإحباط والضيق لأنه قد يفقد دخله ومن ثم دخل أسرته ومصدر شعوره بالاستقرار والأمان، وجاء عنصر العائد القليل بنسبة ٤١,٤٪ كأحد المشكلات التى يواجهها العمال فى المحاجر.

فيما يخص **الرضا عن العمل لدى عمال المحاجر** فتشير النتائج إلى أن ٣٢,٦٪ من عمال المحاجر يشعرون بالرضا بشكل عام عن عملهم وذلك انعكاسًا لرضاهم عن علاقتهم بزملاء العمل ورئيس العمل بل ومكان العمل؛ مما يؤكد أن المشكلة الأكبر بالنسبة لهم تتركز فى الظروف البيئية

الصعبة وكذلك المجهود الشاق الذى يبذلونه فى العمل، وهذا يعنى أن نسبة ٦٧,٨٪ من عمال المحاجر لا يشعرون بالرضا عن عملهم.

أما عن أسباب عدم الرضا عن العمل فتشير النتائج إلى مجموعة من الأسباب لعدم شعور عمال المحاجر بالرضا من وجهة نظرهم، جاء فى المرتبة الأولى وبنسبة ٥٥,٧٪ كثرة الحوادث وهذا أمر منطقى: فالعمل فى المحاجر يعرضهم للإصابات أثناء التكسير أو سقوط أحجار عليهم، كما قد يصابون بالاختناقات نتيجة لسوء التهوية والأتربة، وجاء فى المرتبة الثانية الإصابة بالأمراض بنسبة ٤٩,٥٪، وقد سبق الإشارة إلى أن بيئة العمل فى المحاجر التى تحتوى على روائح كريهة وسوء التهوية تصيبهم بالاختناقات وأمراض الرئة – فقد وجد أن ٢٠٪ من عمال المحاجر يصابون بالأمراض المهنية، وأن ٥٥,٧٪ يتعرضون لإصابات فى العمل وذلك وفقًا لنتائج الدراسة – كما جاء عدم الحصول على دخل مجزى، وبعد مكان العمل كأسباب لعدم الرضا عن العمل بنسبة متساوية وهى ٤٢,٥٪، تلاه نظام الورديات المجهد وذلك بنسبة ٤١,٨٪، وأيضًا عدم وجود خدمات للعاملين بنسبة ٤٠,٦٪، وجاءت المشكلات مع الرؤساء وزملاء العمل بنسب منخفضة مقارنة بالأسباب السابق ذكرها وكانت على التوالى ١٧,٨٪، ١٦,٣٪.

واتضح من خلال عرض النتائج أن أغلب العاملين فى محاجر المنيا على اختلاف مهنهم سواء صنايعية، أم عمال، أم سائقين... الخ يتعاطون المخدرات والأدوية، وأن هناك العديد من الأسباب التى تقف خلف ذلك، والتى كان أهمها بيئة العمل السيئة بكل ما تحمله من غبار وأتربة وروائح كريهة، وكذلك ساعات العمل الطويلة التى تتراوح ما بين ثمان ساعات فأكثر تحت وطأة تلك الظروف البيئية السيئة، فضلًا عن كم الجهد المبذول فى تلك المهنة، حيث إن العمل فى المحاجر يحتاج لمجهود بدنى كبير جدًا، فضلًا عن ظروف العمل المتمثلة فى بعد المحاجر عن السكن وعدم الاستقرار فى العمل والعلاقة السيئة برؤساء العمل والزملاء، ومما لاشك فيه أن كل تلك الظروف مجتمعة كانت سببًا حقيقيا ودافعًا قويًا وراء تعاطى عمال المحاجر – على اختلاف مهنهم داخل المحجر– للمواد المؤثرة فى الحالة النفسية كوسيلة تساعدهم على تحمل المجهود البدنى وظروف العمل السيئة والاستمرار لساعات عمل طويلة، اعتقادًا منهم أن تلك المواد على اختلاف أنواعها ستحقق لهم الشعور بالقوة البدنية وتحمل الآلام أو عدم الشعور بها أو السهر لساعات طويلة.

فى حين يعرض "**الفصل الثالث**" **تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب لدى عمال المحاجر**، بالتركيز على ظروف التعاطى لدى فئة عمال المحاجر بقصد التعرف على حدود الظاهرة وخصائصها وأهم الظروف النفسية والاجتماعية المهيئة، والمصاحبة التى دفعت بهم إلى الوقوع فى براثن الإدمان وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: التدخين لدى عمال المحاجر.

المحور الثانى: ظروف وخصائص تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية لدى عمال المحاجر.

حيث تعد فئة العمال بوجه عام وعمال المحاجر بصفة خاصة أحد الفئات المستهدفة لتعاطى وإدمان مختلف المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، بداية من تدخين السجائر والشيشة وانتهاء بالمواد الأشد خطورة، وذلك لأسباب عدة من أهمها ظروف العمل السيئة التى تتسم بالمشقة الشديدة والتعرض للإصابة بالعديد من الأمراض الجسمية والنفسية وإصابات العمل التى قد تصل إلى الإعاقة، ويزيد على ذلك العائد المادى المنخفض... وغيرها من خصائص وظروف العمل التى تناولناها تفصيلا فى فصل سابق بالبحث الراهن.

وفى ظل هذا السياق تلجأ الفئة المستهدفة منهم لتعاطى أو إدمان المواد النفسية بهدف التخفيف من وطأة المشقة كمحاولة للتغلب على متاعبهم النفسية والجسمية. وهذا هو ما أكدت عليه نتائج الدراسة الراهنة والتى حاولنا من خلالها الكشف عن خصائص ومظاهر التعاطى والإدمان لدى تلك الفئة من العمال (عينة الدراسة: عمال المحاجر فى المنيا)، حيث تلخصت أهم النتائج فى أن ما يقرب من نصف أفراد العينة من العمال كانوا من المدخنين، وكانت السجائر تحتل المرتبة الأولى فى التدخين. كما كانت كثافة التدخين مرتفعة لدى أغلب العمال الذين كانوا يدخنون ما يتراوح بين علبة إلى علبتين فى اليوم الواحد، ومن (١ – ٤) حجر فى تدخين الشيشة. هذا وقد اتضح أن ما يقرب من نصف عدد المدخنين بدأوا التدخين فى سن يتراوح بين (١٥ – ١٩) عامًا، إضافة إلى هذا أقر أغلب العمال بأن سبب استمرارهم فى التدخين يرجع إلى التعود عليها وإدمانها، ومن ثم عدم القدرة على التوقف، وهذا ما يفسر لنا إنفاق العامل ما يقرب من ٣٠٠ جنيه شهريًا على التدخين رغم الدخل المادى المنخفض من العمل.

وعلى ما سبق من نتائج تخص التدخين بين العمال قد نستطيع الربط بين النسبة المرتفعة لعدد المدخنين وكذلك الكثافة المرتفعة للتدخين وبين ظروف العمل الخاصة التى تتسم بالمشقة. ولكننا لا نستطيع أن نقر بارتباط التدخين بظروف العمل وطبيعة المهنة، إلا أن هذا لا يمنع ما

يقع على العمال من أضرار بسبب التدخين على المستوى الصحى والاجتماعى والاقتصادى، إلى جانب أن التدخين يعد هو البوابة الأولى لتورط الفرد فى التعاطى والإدمان.

أما فيما يخص ظروف التعاطى والإدمان للمواد الأخرى بين العمال كانت نسبة انتشار التعاطى بين أفراد العينة لا يمكن تجاهلها (٤٢,٤٪)، كما اتضح أن نسبة التعاطى كانت أكثر ارتفاعا لدى العمال غير المهرة بالمقارنة بالعمال المهرة (الفنيين)، وهو ما يعنى هنا أن درجة مهارة العامل هنا كانت عاملا فارقا فى التعاطى، وقد يرتبط هذا بصعوبة مهام العمل التى يكلف بها العمال غير الفنيين فى تلك المهنة الشاقة. كما اتسم التعاطى بين عينة العمال بصفة الانتظام، حيث كان أغلب العمال يتعاطون بمعدل مرة فى اليوم، هذا إلى جانب التعاطى فى المناسبات المختلفة التى تهيأ فيها الظروف للتعاطى كالأفراح وجلسات الأصدقاء وغيرها.

هذا وقد كانت الأدوية هى المواد الأكثر انتشارا فى التعاطى بين العمال وبخاصة الأدوية المسكنة (الترامادول)، ويليها الحشيش ثم الكحوليات والبانجو. وجدير بالملاحظة هنا أن المخدرات الطبيعية احتلت النسبة الأضعف فى نسبة الانتشار بين العمال.

ومن الواضح فى الدراسة الراهنة أن خصائص المادة (كالوفرة والسعر وسهولة التعاطى.. وغيرها) تلعب دورا واضحا فى تيسير التعاطى. فعلى سبيل المثال يسهل على العامل تناول الأدوية فى أى مكان وفى أى وقت، إضافة إلى انخفاض تكلفته المادية عند المقارنة بالمخدرات الطبيعية، ويؤكد هذا التفسير ما اتضح من النتائج الميدانية فيما يخص مكان التعاطى، حيث كانت النسبة الغالبة من العمال يتعاطون بالمنزل، ثم أتت جلسات الأصدقاء فى المرتبة الثانية للتعاطى بعد المنزل.

ومما لاشك فيه أن الدور الذى يلعبه الأصدقاء كان بارزا هنا فى الدراسة الراهنة، فقد كان الأصدقاء وزملاء العمل يمثلون المصدر الأول للحصول على المادة المتعاطاة، وكانت جلسات الأصدقاء فى المرتبة الثانية بعد المنزل، كما كان دورهم واضحا فى المناسبات الخاصة بالتعاطى.

أما عن التكلفة الاقتصادية للتعاطى لدى عمال المحاجر، فقد كان أغلب المتعاطين من العمال ينفقون ما يتراوح بين (٣٠٠- ٣٩٩ جنيهًا) شهريًا على التعاطى، ويمثل هذا المبلغ عبئا ماديا عند مقارنته بفئات الدخل الشهرى للعمال من العمل، وهو ما يعنى استنزافا لموارد العامل وأسرته ومن ثم استنزافا للموارد المجتمعية.

وعند تناول ظاهرة التعاطى بين عمال المحاجر لا يمكن إغفال الأسباب الدافعة للتعاطى والتى يمثل الكشف عنها سبيلا لمكافحة الظاهرة والوقاية منها والحد من آثارها السلبية، وهنا اتضح دور المتاعب الجسمية والدور الفاعل لها فى تعاطى العمال، حيث كانت النسبة الغالبة منهم تتعاطى بهدف التغلب على الإحساس بالتعب والمشقة، وهو ما يدلنا على تداخل ظروف العمل كعامل دافع للتعاطى والإدمان، وهو ما جعل أيضا نسبة ٧٨,٨٪ من العمال المتعاطين يستمرون فى التعاطى بهدف الشعور بالراحة إلى جانب نسبة ٤٦,١٪ تستمر فى التعاطى بهدف التخلص من الشعور بالتعب والإرهاق.

وعلى ما سبق يمكن أن نستخلص بوجه عام أنه فى ظل وضوح دور خصائص وظروف العمل الشاقة والخطرة لمن يعملون بتلك المهنة (عمال المحاجر) كعامل مؤثر وفاعل فى تورط نسبة من هؤلاء العمال فى التعاطى والإدمان، علينا أن نتوسع فى إجراء الدراسات العلمية حول ظروف العمل بالمحاجر ومشكلاته بهدف طرح الحلول لكيفية تحسين وتنمية تلك الخصائص التى تجعلهم فئة مستهدفة لآفة خطيرة كالتعاطى والإدمان، وهذا على المستوى الوقائى للمشكلة، أما عن الشق العلاجى وكيفية الحد من آثار المشكلة فلابد من تكثيف الحملات الإعلامية التى تهدف للتعريف بأضرار تعاطى وإدمان المواد المؤثرة فى الحالة النفسية على المستوى الشخصى والاقتصادى والاجتماعى والصحى، وكذلك التعريف بدور الخط الساخن التابع لصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وهذا فى إطار ما أثبتته النتائج حول أن النسبة الغالبة من العمال لا تمتلك المعرفة الكافية عن الخط الساخن والخدمات التى يمكن أن يقدمها للعلاج والوصول بالمتعاطى إلى درجة التعافى وكذلك الخدمات التأهيلية التى تمكن المتوقف من عدم الانتكاس. وذلك فى سياق الأهمية البالغة لتلك الفئة العاملة التى تمثل طاقة وثروة مجتمعية يجب الحفاظ عليها وحمايتها فى سبيل تنمية المجتمع التنمية الشاملة.

ويتضمن "**الفصل الرابع**" **والأخير آليات المواجهة لظاهرة تعاطى عمال المحاجر من خلال التدخلات الوقائية العامة والتدخلات الوقائية الانتقائية** إضافة إلى التدخلات الوقائية المحددة وهى أنشطة تستهدف فئات معينة فى بيئات ثبت تعاطى بعض أفرادها للمواد المخدرة المؤثرة فى الحالة النفسية (عمال المحاجر بالمنيا) ومن ثم تقدم لهم خدمات علاجهم وتأهيلهم على وجه السرعة (بالمجان وفى سرية تامة) من خلال صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.

وتعتبر التدابير الوقائية أحد أهم آليات وسبل مواجهة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، إذ تركز غالبية الاستراتيجيات العالمية فى مجال مكافحة المخدرات على أربع نقاط أساسية:

١- مكافحة العرض: والتى تتضمن محوراً أمنًا ومحوراً تشريعياً

وذلك من خلال التركيز على منع تهريب المخدرات وصناعتها وترويجها وتبادلها، ويتضمن هذا العمل سن الأنظمة للقوانين والعقوبات وتوفير الأجهزة الأمنية والرقابية المدربة.

٢- خفض الطلب على تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية

وذلك من خلال تصميم برامج الوقاية والتعليم الملائمة والتى تعمل على نشر الوعى بخطر تعاطى المخدرات، وتزيد من معدل الإجراءات والسياسات التى تقى وتحمى النشء والشباب من عوامل خطورة الإقبال على التعاطى.

٣- خفض الضرر الصحى المرتبط بتعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية

وذلك من خلال مساعدة المبتدئين فى التعاطى على التوقف وعدم الاستمرار وتوفير فرص علاج لهم ومنعهم من مواصلة التعاطى ومعالجة الأمراض المصاحبة للتعاطى.

٤- إعادة تأهيل المتعافين من تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية

وذلك بإعادة تأهيلهم النفسى والمهنى وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمعاودة الاندماج فى المجتمع، والعودة إلى سوق العمل والاعتماد على الذات فى مواجهة ظروف الحياة.

ومما سبق يمكن أن نقسم التدابير الوقائية إلى ثلاثة تصنيفات:

أ- التدخلات الوقائية العامة

وهى أنشطة تستهدف المجتمع بجميع شرائحه المختلفة.

ب- التدخلات الوقائية الانتقائية

وهى أنشطة تستهدف أفراداً أو مجموعات لديها معدل خطورة أعلى من المتوسط للتعاطى.

جـ- التدخلات الوقائية المحددة

وهى أنشطة تستهدف فئات معينة فى بيئات خطرة وثبت تعاطى بعض أفرادها للمواد المؤثرة فى الحالة النفسية.

ويتبين من خلال العرض السابق أن مشكلة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية هى فى واقع الأمر مشكلة متعددة الأبعاد، متشعبة العناصر، ذات أسباب وعوامل متداخلة ومتفاعلة، وهى مشكلة مجتمعية يتسع نطاقها ويمتد ليشمل كل المستويات المجتمعية، ومن ثم فإن الطريقة المثلى لمواجهة هذه المشكلة والتصدى لها (وقاية وعلاجًا) والعمل على حماية المجتمع من الآثار المدمرة لها والحد من المخاطر والأضرار المترتبة عليها سواء على الفرد أو المجتمع، كل ذلك إنما يتحقق بالمواجهة الشاملة والمتكاملة من قبل جميع أنظمة المجتمع ومؤسساته.

وبمعنى آخر يمكن القول إنه لا يمكن لجهة مجتمعية بعينها أن تحتكر جهود الوقاية، ولا تستطيع بمفردها تحمل أعباء هذا العمل الضخم والمعقد، لذلك فإن برامج الوقاية ينبغى أن تراعى اشتراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات المجتمعية– الرسمية وغير الرسمية– من أجل تخطيط هذه البرامج وإنجازها على الوجه الأكمل.

ونستعرض فيما يلى لأهم النقاط الأساسية التى يجب أن تقوم عليها برامج الوقاية من تعاطى المخدرات:

١- البعد الدينى والأخلاقى

يؤدى الدين دورًا مهمًا فى تقويم النفوس وتهذيبها وذلك لما يحييه فى النفوس من مفاهيم الطاعة والاستقامة، والثواب والعقاب، والجنة والنار، والخير والشر، إضافة إلى ما توصلت إليه العديد من الدراسات من أن ضعف الوازع الدينى أحد أسباب وقوع الفرد فى فخ التعاطى، كما أن البعد الدينى يوفر آلية للضبط الذاتى لدى الفرد بحيث يحرص على أن ينأى بنفسه عن تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، لذلك تكون للمؤسسات الدينية (المسجد – الكنيسة) دور بالغ الأهمية فى الإرشاد والتوجيه وإعادة بناء الإنسان وتوجيه سلوكه، وبمعنى آخر يمكن القول بأن المؤسسات الدينية لها قدرة كبيرة على التأثير فى نفوس أفراد المجتمع وعقائدهم وقيمهم وتفكيرهم، لذا فإن المؤسسات الدينية تستطيع إذا ما توافرت لها الخبرات البشرية والإمكانات الفنية والتدريبية أن تسهم بفاعلية فى جهود التوعية بأخطار التعاطى والإدمان.

٢- دور الأسرة فى الوقاية

تبدأ غالبية الانحرافات السلوكية لدى الفرد فى سن المراهقة، وهو لا يزال بعد تحت رعاية وسيطرة الأسرة، لذلك تقع عليها مسئولية عظيمة فيما يتعلق بالضبط الاجتماعى للسلوك، ومراقبة سلوك

الأبناء، والتعرف على أقرانهم وأصدقائهم، وإرشادهم إلى تحرى حسن الاختيار للأقران والأصدقاء، ومتابعة ما يطرأ عليهم من تغيرات، لذلك تعتبر الأسرة هى خط الدفاع الأول ضد الانحراف السلوكى، وذلك عن طريق تعليم الفرد ماهية السلوكيات الاجتماعية المقبولة وغير المقبولة وبذلك يجب عند تصميم برامج وقائية أن يكون هناك مكون خاص للأسرة يعمل على تزويدها بمعلومات عن تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية وإدمانها وأسبابها وإكسابها المهارات اللازمة لتحسين العلاقات الأسرية مع أفرادها؛ من خلال تأسيس علاقة مع الأبناء على أساس من الصراحة والوضوح والاحترام والحديث مع الأبناء عن كل ما يتعلق بهم، وأيضًا تدريبهم على علامات الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى والإدمان فضلاً عن توجيههم للتعامل مع الحالات إن وجُدت لدى أحد أفراد الأسرة.

٣- دور المؤسسات التعليمية فى الوقاية

تعد المؤسسات التعليمية إحدى أهم الوسائل التى يتم استخدامها لتحقيق الوقاية الأولية للطلاب من خلال تدريب الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى، وأيضًا من خلال توسيع نطاق البرامج التدريبية التى تقدم للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين لتضم المدرسين وكل من له صلة فى التعامل مع الطلاب داخل المؤسسة التعليمية، ولا شك أن البرامج والأدلة التعليمية الشاملة والفعالة تمثل جزءًا ضروريًا من تدابير الحد من الطلب غير المشروع على المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، شريطة ألا تتضمن عناصر تثير الفضول أو الرغبة فى تناول المواد النفسية على سبيل التجربة، كما يجب أن تكون هذه البرامج جزءًا من المناهج الدراسية لا إضافة عليها.

٤- دور المؤسسات الإعلامية فى الوقاية

تزايدت فى العقود الأخيرة من هذا القرن أهمية وسائل الإعلام بشتى أدواتها وقنواتها، وذلك لدورها المهم والحيوى فى حياة الأفراد والأمم على اختلافها، ويحتل البعد الإعلامى فى مواجهة مشكلة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية مكانًا بارزًا بين كل الأبعاد الأخرى، وتتمثل أهمية الإعلام فى قوة التأثير التى يملكها وما يتوافر لها من عناصر جذب وتشويق فضلًا عن قدراتها على مخاطبة قطاعات كبيرة فى المجتمع، ويمكن من خلال قيام حملات وقائية تذاع عبر وسائل الإعلام خلق وعى شامل بالمشكلة بكل جوانبها وأبعادها المختلفة، وذلك من أجل تكوين رأى عام

قوى يحمل اتجاهات مضادة لظاهرة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية بشكل عام وذلك لتحصين المواطنين من ناحية وتوسيع دائرة الوعى الشعبى بخطورة المشكلة من ناحية أخرى.

٥- دور منظمات المجتمع المدنى

لا شك أن جهود العمل الوقائى فى مجال التوعية من تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية يحتاج إلى تضافر الجهود بين أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى ووضع سياسات التعاون وتنسيق الأدوار التى تهدف إلى خفض معدلات الطلب على تعاطى المواد النفسية، لذلك أصبح من الضرورى إيجاد شراكة حقيقية وفاعلة بين المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال الوقاية والتوعية من تعاطى المواد النفسية والمجتمع المدنى، والعمل على دعم دور المجتمع المدنى نظرًا لأهمية دوره من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية ومؤثرة على فئة العمال وخاصة فى بيئات عمل مهيئة للتعاطى، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء جمعيات أهلية تطوعية للمساهمة فى التصدى لهذه الآفة الخطيرة، إلى جانب حث الجهات المانحة على زيادة تمويلها للجمعيات العاملة فى مجالات التوعية والوقاية من تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، فضلاً عن تشجيع المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال على تمويل حملات التوعية لحماية العمال والحرفيين من التعاطى، كشركاء أساسيين فى التنمية الاجتماعية للدولة، ومن جانب آخر فإنه يقع على عاتق النقابات المهنية والعمالية أدوار رئيسة فى مكافحة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية عبر عقد المحاضرات وورش العمل، والتنسيق بين المؤسسات والجمعيات الفاعلة والمؤثرة، التى من شأنها أن تسهم- عبر برامجها التوعوية والإرشادية- فى خلق مناخ رافض لتعاطى المواد النفسية عن طريق التعريف بأضرارها ومخاطرها السلبية خاصة بين الأوساط العمالية الذين يفتقدون أدنى مستوى تعليمى مما يعرضهم للاستغلال من قبل أرباب العمل فى سبيل تحقيق زيادة فى الإنتاج.

٦- دور مؤسسات العمل فى الوقاية

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن ظروف وبيئة العمل الشاقة كانت دافعًا لتعاطى عمال المحاجر للمواد المؤثرة فى الحالة النفسية وذلك للهروب من مشقة العمل والتغلب على عدد ساعات العمل الطويلة والإحساس بالتعب والإرهاق، لذلك أصبح من المهم خلال الفترة الأخيرة تضمين برامج الوقاية من تعاطى المواد النفسية داخل مؤسسات العمل المختلفة، نظرًا لانتشار أنماط التعاطى

داخل بيئات العمل، لاسيما بين أوساط العمال والحرفيين كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية، لذلك يجب التوسع فى تنفيذ عدد من الندوات والمبادرات التوعوية للعاملين فى القطاعات المختلفة، خاصة العاملين فى ظروف وبيئة عمل قاسية باعتبارها بيئة عمل محفزة على التعاطى وخاصة الأعمال التى تحتاج لعدد ساعات عمل طويلة وأيضًا تتطلب مجهودًا بدنيًا كبيرًا ويتطلب ذلك التنسيق مع النقابات المهنية من أجل تفعيل جهود الوقاية من تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، كذلك يجب العمل على تحسين بيئة العمل من خلال توفير مناخ آمن للعمل ومناخ صحى وأدوات ومعدات تقلل من المجهود الشاق فى العمل الذى يدفع العمال للتعاطى.

٧- البحث العلمى ورصد الظاهرة

إن عملية التخطيط واتخاذ القرار تعتمد بصورة كبيرة على توفير المعلومات والبيانات الإحصائية المتجددة، لذلك يتطلب دائمًا إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول الفئات المستهدفة للتعاطى والفئات فى بيئات عمل خطرة ومهيئة ودافعة للتعاطى مثل دراستنا الحالية والتى اهتمت بدراسة أسباب وأنماط ودوافع التعاطى لدى عمال المحاجر فى محافظة المنيا حتى يكون التدخل ووضع برامج وقائية قائمة على الأرقام والبراهين والأدلة العلمية.

٨- العلاج والتأهيل

يعتبر العلاج من الناحية العملية خطوة لاحقة للوقاية وليست سابقة عليها، فعندما تتوفر سياسات للوقاية المتكاملة البناءة تقل الجهود المبذولة نحو العلاج، وكلما ازدادت وكثفت الجهود المبذولة نحو العلاج دل ذلك على قصور سياسات الوقاية، ورغم أن الأبعاد السابقة كلها وقائية، وتشكل الجزء الأعظم من السياسة الوقائية لمكافحة ظاهرة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، إلا أن ذلك لا يعنى إغفال البعد العلاجى التأهيلى للحد من عدد المدمنين، مما يقلل من أثر التفاعل المتسلسل الذى يؤدى إلى انتشار التعاطى والإدمان عن طريق التأثير المتبادل بين الأقران، أيضًا يمكن القول إن علاج المدمنين وتأهيلهم يعتبر جزءًا ضروريًا فى أى استراتيجية أو آلية لمواجهة مشكلة تعاطى المواد المؤثرة فى الحالة النفسية، وكذلك تأهيلهم حتى لا يعودوا مرة أخرى إلى التعاطى، والعمل على إعادة دمجهم فى المجتمع كمواطنين صالحين نافعين لأنفسهم ولأسرهم ومجتمعهم، لذلك ينبغى العمل على توفير مصحات ومستشفيات ومراكز علاج الإدمان فى كل

المحافظات حتى يسهل إتاحة العلاج لمن يطلبه، ويجب أن يتم التعامل معهم على أنهم مرضى وليسوا مرتكبى جرائم حتى لا تفقد الدولة تلك الأيدى العاملة التى هى فى أمس الحاجة إليها.

وقد انتهى البحث لمجموعة من التوصيات:

توصيـات

تنقسم التوصيات إلى توصيات إجرائية على المدى القريب وعلى المدى البعيد، وذلك كما يلى:

أولاً: توصيات على المدى القريب

١- تقديم الخدمات العلاجية للعمال المتعاطين على وجه السرعة من خلال الخط الساخن بصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى والذى يقدم خدمات العلاج بالمجان وفى سرية تامة، وأيضًا يوفر خدماته فى مستشفى المنيا للصحة النفسية، ومركز التأهيل النموذجى الذى أوشك الصندوق على الانتهاء منه والذى يقدم من خلاله برامج العلاج بالعمل مما قد يكون مناسبًا لتلك الفئة من المرضى.

٢- مساعدة أسر عمال المحاجر فى الحصول على معاش "تكافل وكرامة"، حيث أظهرت النتائج أن أحد أهم أسباب تعاطيهم للمخدرات هو الإحساس بعدم الأمان فى العمل وعدم القدرة على تحمل مشاق العمل خاصة مع التقدم فى السن.

٣- العمل على توفير قاعدة بيانات للعمال فى بيئات عمل خطرة ومهيئة للتعاطى (عمال المحاجر – المناجم) حتى يتسنى وضع برامج التدخل (الوقائية – العلاجية) المناسبة وفقاً لتوزيعهم الجغرافى، وأيضًا إجراء تحليل دورى لهم، وتقديم خدمات العلاج لكل من يثبت تعاطيه.

٤- العمل على تدريب الرائدات الريفيات على تقديم التوعية من أخطار تعاطى المواد المخدرة لقدرتهم على التواصل المباشر مع أسر العمال.

٥- مراجعة منح تراخيص العمل لأصحاب الأعمال فى بيئات خطرة وشاقة والتأكد من أن المراحل العمرية للعمال والحرفيين تتوافق مع قانون العمل، وأيضًا أن عدد ساعات العمل وفترات الراحة مناسبة لأنها كانت أحد أهم أسباب لجوء العمال للتعاطى، مع التزام أصحاب العمل والنقابات العمالية بإجراء تحاليل دورية للكشف عن المخدرات على العاملين لديهم كنوع من الوقاية الأولية.

٦- التعاون مع القطاع الخاص ورجال الأعمال وإشراكهم فى حملات التوعية، وإلزامهم بالكشف المبكر على العاملين لديهم لتحقيق الحماية لهم.

ثانياً: توصيات على المدى البعيد

١- تعظيم الاستفادة من المؤسسات الدينية (المسجد – الكنيسة) عن طريق تدريب الدعاة ليكونوا حلقة وصل بين العمال فى بيئات خطرة وبين الجهات التى تقدم خدمات العلاج والتأهيل.

٢- ضرورة توجيه برامج الوقاية إلى الأماكن والشرائح التى ترتفع بها عوامل الخطورة مع سرعة البدء فى تنفيذ هذه البرامج وتكثيفها، على أن تتضمن تلك البرامج التدريب على المهارات الحياتية وتعليم المهارات التى تساعد على مقاومة التعاطى.

٣- العمل على توفير مركز شباب قريب من منطقة المحاجر بمحافظة المنيا وإيجاد سبل لدمج فئة العمال والحرفيين وتشجيعهم على التردد على مركز الشباب لشغل أوقات فراغهم.

٤- تنفيذ حملات إعلامية وقائية موجهة لفئة العمال والحرفيين وخاصة العاملين فى بيئات عمل خطرة ومهيئة ودافعة للتعاطى.

٥- العمل على إلحاق فئات العمال والحرفيين ببرامج محو الأمية حيث إن النسبة الأكبر منهم أميون.

٦- ينبغى أن تعطى برامج الوقاية أولوية لقطاعات العمل والإنتاج وجماعات العمل خاصة فى الأعمال عالية الخطورة بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون فى أنشطة تنطوى على مخاطر مثل عمال المحاجر والنقل الثقيل وغيرهم.

المراجع

العبادى، كفاية، تعريف تعاطى المخدرات، http://mawdoo3، موقع موضوع، بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٥.

الوسيمى، هيثم، التغير فى نمط تعاطى المخدرات بالريف المصرى وعلاقته ببعض المتغيرات البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

عثمان، عمرو، مذكرة شارحة بشأن التعاطى والإدمان فى العالم العربى من منظور اجتماعى، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، ص١، غير منشورة.

كاشف، إيمان فؤاد، النسق القيمى لدى طالبات الجامعة وعلاقته بأساليبهن فى مواجهة أزمة الهوية، دراسات نفسية، مج١١،ع٣، يوليو٢٠٠١، ص٤٥٦.

مقال بجريدة الموجز، ١٠ إبريل ٢٠١٧.